

Distr.: General
8 October 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم بشأن اجتماع نواب المستشارين ونواب وزراء الدفاع في
آلية ٢ × ٩ المعنية بهاييتي المعقود في آب/أغسطس في مونتيفيديو، أوروغواي.
وفي هذا الصدد، أرفق طيه البلاغ الصادر عن هذا الاجتماع (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه لويس كانسيلا

السفير

الممثل الدائم لأوروغواي

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

اجتماع نواب المستشارين ونواب وزراء الدفاع في آلية ٢ × ٩ المعنية بهايي

مونتيفيديو، أوروغواي، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨

بلاغ مشترك

استضافت مدينة مونتيفيديو بجمهورية أوروغواي الشرقية في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ اجتماع نواب مستشاري ونواب وزراء دفاع كل من الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وغواتيمالا بوصفها بلدان أمريكا اللاتينية المشاركة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي. كما حضر الاجتماع ممثلو كل من حكومة هايي، باتريك إيلي، رئيس اللجنة الرئاسية المعنية بالأمن، وبلدي أمريكا اللاتينية العضوين حاليا في مجلس الأمن (بنما وكوستاريكا) فضلا عن ممثلي المكسيك وكولومبيا بصفتهم مراقبين، ونائب الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في هايي، لويس كارلوس دا كوستا، إضافة إلى أمين الشؤون السياسية لمنظمة الدول الأمريكية، داني كابوتو.

١ - أكد نواب المستشارين ونواب وزراء الدفاع في آلية ٢ × ٩ من جديد دعمهم للحكومة الرئيس ريني بريفال لعزمه مواجهة التحديات التي تطرحها مشاكل الأمن وإعادة بناء المؤسسات وتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في هايي بروح الشمولية والديمقراطية.

٢ - ورحبوا بتعيين ميشيل بيير - لويس رئيسة وزراء جديدة وحثوا جميع القوى السياسية على القيام في أقرب وقت ممكن بتشكيل الحكومة الجديدة لكي تستمر مهام إدارة الدولة التي تكفل، بدعم من المجتمع الدولي، تعميق عملية الاستقرار الداخلي وتدعيم المكاسب الهامة التي أحرزت خلال السنوات الأخيرة ومواصلة العمل على إيجاد حلول دائمة للمشاكل الملحة التي لا تزال تعترض شعب هايي. وشجعوا على مواصلة تفضيل الحوار وبناء توافق آراء ديمقراطي واسع يشمل القوى المنتجة في البلد.

٣ - وأعربوا عن اقتناعهم بأن مسؤولية تحقيق استدامة المكاسب التي تحققت في مجالات الأمن وتعزيز المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تقع بالدرجة الأولى على عاتق حكومة هايي وشعبها، مع الاستفادة في هذه المرحلة من دعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في هايتي. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد موقفهم الداعي إلى تحديد ولاية البعثة لمدة اثني عشر شهرا وأعلنوا أنه ينبغي للبعثة، وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، ترتيب أولوياتها تدريجيا في ضوء تطور الحالة في البلد. واقترحوا ضرورة تحفيز مشاركة البعثة على نطاق أوسع في أنشطة تعزيز المؤسسات والهياكل الأساسية المنتجة في البلد. وأعربوا عن تأييدهم لما تضطلع به بيرو من أعمال في تنسيق فريق أصدقاء هايتي في مجلس الأمن من أجل تحديد ولاية البعثة، وكذلك تأييدهم لبنما وكوستاريكا لدعمها الكامل لهذا الهدف.

٤ - ولاحظوا ضرورة مواصلة توطيد التقدم المحرز على صعيد تعزيز المؤسسات والإدارة العامة بصورة ملحوظة. وفي هذا الصدد، دعوا السلطات الهايتية إلى المواظبة على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق السير العادي والفعال للمؤسسات العامة في أقرب وقت ممكن.

٥ - وأكدوا من جديد مساندتهم الكاملة للعمل الذي تضطلع به البعثة دعما لشعب هايتي وحكومتها، وأعربوا عن التزامهم الراسخ بمواصلة الإسهام في تحسين الظروف الأمنية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتوطيد المؤسسات، وذلك باعتبارها ركائز ضرورية لدعم الحكم الديمقراطي في البلد وإرساء الأسس لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة ومنصفة. وشجعوا البلدان المشاركة في الآلية على النظر في زيادة مشاركة المرأة في الوحدات الوطنية التي تلتحق بالبعثة. وشجعوا أيضا على اعتماد مبادرات في إطار البعثة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على غرار المبادرة التي أعلنتها جمهورية بيرو والأرجنتين من أجل إنشاء سرية مشتركة من المهندسين العسكريين بغية زيادة فرص حصول شعب هايتي على الماء الصالح للشرب وتحسين الهياكل الأساسية للطرق.

٦ - ولاحظوا بارتياح اعتماد قانون الانتخابات الجديد وأعربوا عن تطلّعهم إلى تنظيم الانتخابات المقررة لتجديد ثلث مجلس الشيوخ في أقرب وقت ممكن.

٧ - وأشاروا إلى أن الأعمال المشتركة التي تضطلع بها الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة قد ساهمت بشكل ملحوظ في تثبيت الحالة الأمنية في المناطق الحضرية من البلد، وخاصة في بور أو برانس، لكنهم لاحظوا بقلق استمرار هشاشة الحالة الأمنية في بعض مناطق البلد.

٨ - وأعربوا عن دعمهم الكامل لما تتخذه السلطات الهايتية من إجراءات ترمي إلى تعزيز دولة القانون ومؤسساتها، ولذلك فقد أكدوا من جديد دعمهم لمبادراتها الرامية إلى مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب. ورحبوا بالتقدم المحرز على مستوى إصلاح نظام العدل، ولا سيما اعتماد التشريع المتوخى لهذا الغرض، وطلبوا إلى السلطات

الهايتية تنسيق أعمالها فيما يتعلق بإجراء إصلاح كامل للجهاز القضائي والشرطة الوطنية الهايتية ونظام السجون.

٩ - وشددوا على الجهود التي تبذلها حكومة هايتي، بالتعاون الوثيق مع البعثة، من أجل تعزيز القدرات المهنية للشرطة الوطنية الهايتية في اضطلاعها بمهمة حماية السكان. وفي هذا الصدد، طلبوا إلى البلدان المانحة زيادة دعمها للشرطة الوطنية الهايتية من خلال توفير المعدات المناسبة وتقديم برامج التدريبات المتخصصة.

١٠ - ورحبوا بالجهود المشتركة التي تبذلها السلطات الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في مجال مراقبة الحدود البرية لهايتي. وأجمعوا في نفس الوقت على محدودية التقدم المحرز في مراقبة الحدود البحرية. وفي هذا الصدد، أعربوا عن ترحيبهم وتقديرهم للمساهمة التي قدمتها حكومة أوروغواي بإرسالها طائرة الاستطلاع وبدء نشر ١٦ زورق دورية في هايتي، وذلك بهدف دعم استراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود الهايتية وتعزيز أمن الحدود في البلد، وبالتالي الحد من الاتجار غير المشروع بالبشر والسلاح وتهريب السلع والاتجار بالمخدرات وزيادة الدخل والإيرادات الضريبية، مما يؤدي إلى تحسن ملموس في أحوال سكان هايتي.

١١ - وشددوا على الحاجة إلى أن تواصل البعثة تعزيز قدراتها من أجل تنفيذ جوانب ولايتها ذات الصلة بدعم تعزيز جهاز الدولة. وحثوا السلطات الهايتية على استغلال تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن من أجل توطيد المؤسسات وتحسين كفاءة الإدارة العامة وشفافيتها وجودتها.

١٢ - وأعربوا عن تأييدهم للدعم الذي تقدمه البعثة إلى دولة هايتي من أجل الحد من العنف الطائفي، وخاصة مشاريع الاستخدام المكثف لليد العاملة التي تضطلع بها البعثة.

١٣ - وأشاروا إلى أن أزمة الغذاء والطاقة تشكلان تحديا عالميا إلا أن آثارهما تكتسي خطورة خاصة في هايتي، ويمكن أن تهدد جزءا كبيرا من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. وأعربوا عن انشغالهم إزاء إقدام بعض الجهات الفاعلة على استغلال هاتين الأزميتين بهدف زعزعة استقرار البلد.

١٤ - وأكدوا أهمية مواصلة دعم أنشطة البعثة الرامية إلى تنفيذ مشاريع الأثر السريع بوصفها آلية الاستجابة السريعة للاحتياجات الأساسية للبلد.

١٥ - وأشاروا إلى أن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي، ومن ثم استقرار البلد، يتطلب تعاوننا مستمرا من جانب المجتمع الدولي، ولذلك فقد حثوا الجهات المانحة مرة

أخرى على زيادة دعمها للبلد عن طريق الآليات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف المنشأة لذلك الغرض. كما دعوا إلى التنسيق الفعال بين حكومة هايتي والبعثة والجهات المانحة بما يكفل إدارة التعاون بشكل مناسب في البلد.

١٦ - وأعربوا عن ترحيبهم بالجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية، وخاصة ما تقدمه من دعم في عملية تحسين الإدارة العامة في هايتي وفي إعداد سجل الحالة المدنية لهايتي. كما شجعوا منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة على مواصلة أعمالهما والتآزر في مجال الانتخابات والأمن وتطوير القدرات الوطنية.

١٧ - وأعربوا عن تأييدهم لإعلان مجلس الأمن مؤخرًا عن القيام بزيارة إلى هايتي، مما سيسمح بإجراء معاينة مباشرة لأشد احتياجات البلد إلحاحًا. كما أشاروا إلى استصواب إشراك ممثلين عن آلية ٢ × ٩ في هذه الزيارة.

١٨ - وأثنوا على روح التعاون والتضامن التي تتحلّى بها وحدات أمريكا اللاتينية في البعثة في سياق اضطلاعها بمهمة تحقيق استقرار البلد وإرساء الأسس اللازمة لانعاشه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما أعادوا تأكيد التزامهم إزاء شعب هايتي وحكومتها وإزاء بعثة تحقيق الاستقرار.

١٩ - وأبدوا تطلعهم إلى انضمام بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية إلى البعثة، تجسيدا لرغبتها في التعاون من أجل تحقيق التنمية والاستقرار في هايتي.

٢٠ - وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد هادي العنابي، ولمساهمته في أعمال آلية التنسيق هذه.

٢١ - وقبلوا بالتركية عرض جمهورية باراغواي استضافة الاجتماع المقبل لآلية ٢ × ٩.

٢٢ - ووجهوا الشكر إلى شعب وحكومة جمهورية أوروغواي الشرقية على حسن الضيافة خلال انعقاد الاجتماع.

٢٣ - وكلفوا حكومة أوروغواي بمهمة إحالة وجهات نظر أعضاء الآلية إلى حكومة هايتي وإلى الأمم المتحدة، عن طريق مجلس الأمن والأمين العام للمنظمة. وخاصة الآراء التالية:

أولا - نرى أن البعثة قد تمكنت حتى الآن من إحراز تقدم ملحوظ في مهمتها الرئيسية التي تتمثل في تحفيز إعادة إرساء الاستقرار وتهيئة بيئة آمنة؛ مما مكّن دولة هايتي، في جملة أمور، وخلافا للسنوات الأربع الماضية، من بسط وجودها الكامل في الإقليم الوطني عن طريق حكومة ديمقراطية ناشئة عن انتخابات حرة أجريت تحت إشراف المجتمع الدولي.

ثانيا - نخلص إلى أن التقدم الذي تحرزته ولاية البعثة في تعزيز الاستقرار الأمني يُعزى بدرجة كبيرة إلى الإجراءات المحددة في مجال بناء القدرات ودعم المؤسسات الأمنية الوطنية وتعزيزها. ولذلك فإننا نرى أن مهمة المجتمع الدولي ينبغي أن تمهد لمرحلة جديدة يجري التركيز فيها على تعزيز مؤسسات الدولة وتحقيق مكاسب ملحوظة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والخدمات الأساسية وإقامة العدل وإدارة الهياكل الأساسية.

ثالثا - وتشكل الظروف الأمنية شرطا أساسيا لإحراز تقدم نحو بلوغ هذه الأهداف، لكن يجب أيضا أن ندرك أن التغلب بشكل نهائي على الظروف التي استدعت إجراءات الأمم المتحدة لن يتسنى بدون تعزيز حقيقي لدولة هايتي وإيجاد دينامية للتنسيق السياسي وعتبة أساسية للتنمية البشرية.

رابعا - نرى أنه ينبغي مواصلة وترسيخ التزام المجتمع الدولي في الأجلين المتوسط والطويل على المستوى السياسي والمالي وعلى مستوى الوجود في الميدان. وبالتالي، لا بد أن تقوم الأمم المتحدة بتطوير نظام ضروري وفعال لتنسيق المنح المقدمة إلى هايتي والتعاون الدولي معها، وفي نفس الوقت تعزيز قدرات حكومة هايتي لكي تتمكن من توجيه ذلك التنسيق وفقا لأولويات البلد بحيث تحقق أقصى قدر من المساهمة التي تقدمها وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للإعانة المالية والمساعدة والبلدان المانحة والصديقة. ونرحب بموافقة حكومة هايتي على "الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر" و "البرنامج الوطني للأمن الغذائي والتنمية في هايتي".

خامسا - تتطلب المكاسب الأولية التي حققتها البعثة استمرار تعاون المجتمع الدولي من أجل إيجاد بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالي، يحدونا الأمل في أن تُدرج هذه الآراء في الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، وأن تأخذها في الاعتبار البلدان والمنظمات الراغبة في التعاون مع حكومة هايتي وشعبها.